S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/926
3 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل الرسالة التالية الموجهة من وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا، السيد فينانسيو دو مورا، مع طلب تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أفونسو فان - دونم "مبيندا"
السفير
الممثل الدائم

050894 050894 94-31702

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من وزير العلاقات الخارجية لأنغولا

إنه شرف لي ومصدر اعتزاز أن أعرب مرة أخرى لكم ولجميع الذين يساهمون من أجل إعادة السلم والمصالحة الوطنية إلى أنغولا، عن تقدير حكومة أنغولا وامتنانها.

لذلك فقد اعترت حكومة بلدي مشاعر التخوف والاغتياظ وهي تقرأ تقريركم الأخير إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/865)، والذي قدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

فمما يؤسف له أن تحليلكم للحالة العسكرية في أنغولا يترك الانطباع في الفقرات من ١٢ إلى ٢٢، بأن حكومة أنغولا شنت هجوما واسع النطاق بغية القضاء عسكريا على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). إن هذا الأمر يقلل من أهمية الحقوق المشروعة لحكومة جمهورية أنغولا، والمكتسبة عن طريق الانتخابات الديمقراطية المتعددة الأحزاب في الدفاع عن الأراضي والسيادة الوطنية، امتثالا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

ومن جهة أخرى، لاحظنا أن في تقريركم إشارات مشينة ومهينة إلى ممارسة دولة عضو في الأمم المتحدة لسيادتها. إذ يشير التقرير إلى قرار الحكومة دعوة الشبان من جميع أنحاء البلاد للالتحاق بالخدمة العسكرية وفقا للقانون القائم - كما لو كان ذلك عملا غير شرعي.

إن حكومة أنغولا تكرر موقفها الداعي إلى إيجاد حل سياسي عادل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض في إطار اتفاقات بيسيسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، ومع التقيد بنتائج انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

ويبدو أن في تقريركم أيضا نزعة لجعل إنهاء المفاوضات في لوساكا مرهونا بنتائج الجهود التي يبذلها طوعا رئيس جنوب افريقيا نلسون مانديلا، بالإضافة إلى غيره من رؤساء الدول الإقليميين.

لقد سبق لمجلس الأمن ذاته أن كرر في ٣٠ حزيران/يونيه أن بما أن مقترح الوساطة يعد صفقة شاملة، ينبغي ألا ينتهك أي رد كان المبدأ الذي ينص عليه القرار ٩٣٢ (١٩٩٤).

وهكذا، ترى حكومة أنغولا أن هذه المبادرات تقوم فقط بمساعدة عملية الوساطة وتعزيزها، وليست بديلا لها، مثلما حاول أن يوحي بذلك البعض بتصريحات علنية، اتضح أن مصادرها مشكوك فيها

وتشهيرية. وفي هذا السياق، يتعين على يونيتا، أن تستجيب بصورة شاملة لا لبس فيها، مثلما فعلت ذلك الحكومة، لاقتراح الوساطة الذي يشكل الأساس لاختتام المفاوضات في لوساكا.

وتذكرون في الفقرات من ٢٣ إلى ٣٠ من تقريركم، أن كلا الطرفين مسؤولان عن تدهور الحالة الإنسانية، بدلا من حصر اللائمة على يونيتا وحدها. والأسوأ من ذلك أن التقرير يؤكد وجود شعور من اللامبالاة وعدم الاكتراث لدى الطرفين إزاء معاناة الشعب الأنغولي، في حين أن لديكم ممثلا خاصا وعدة منظمات خاصة تابعة للأمم المتحدة تعمل عن كثب مع الحكومة.

إن هذه التصريحات دفعت بحكومتي إلى الاستغراب الشديد نظرا لمعرفة الجميع بأن حكومة أنغولا تبذل جهودا متواصلة لمساعدة السكان المتضررين بهذه الأزمة، بغض النظر عن المناطق التي يوجدون فيها.

السيد الأمين العام، إن المجتمع الدولي يدرك أيضا أن يونيتا هي التي تستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح سياسي، ووصل بها الأمر إلى حد الهجوم على قوافل الأغذية وإطلاق النار على الطائرات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي وغيره من المنظمات الإنسانية. وتقوم أيضا في الوقت نفسه بأعمال تعرقل توزيع المساعدات الإنسانية على من يحتاجها. واعتداء يونيتا على قافلة مؤلفة من ١٥ مركبة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، واحتجازها في هوامبو لـ ٦٧ عاملا من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كانوا في مهمة إنسانية محضة، يشكلان مثالين حديثين على ذلك تذكرونهما جيدا.

وفي الوقت الذي تؤدي فيه الجهود المضاعفة إلى شعور بالتجاذب من جميع الجهات، بغرض إبرام اتفاق سلمي شامل، تلاحظ حكومة أنغولا بقلق شديد وشعور بالاغتياظ أن تقريركم، بدلا من الضغط على يونيتا وزعيمها لكي يمتثلا لإرادة الشعب الأنغولي الذي يطمح إلى السلم والديمقراطية، وقبول اقتراحات الوساطة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، يسلم للسيد سافيمبي ضمنا بعناصر من شأنها أن تتيح له مواصلة الحرب وتحدي المجتمع الدولي. وهذا الأمر يشكل، من وجهة نظر حكومة أنغولا، تراجعا عن مواقف سبق أن اتخذها مجلس الأمن.

وختاما، وبالنظر إلى الصعوبات التي اعترضتنا في جهودنا المشتركة لدفع يونيتا إلى التفاوض بجدية وحسن نية، وإذ تغيب عن بالنا المناورات والنزعة إلى الخلط بين منتهكي الاتفاقات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، والحكومة المنتخبة ديمقراطيا، اسمحوا لنا باسترعاء انتباهكم إلى مسألة فائقة الأهمية. إني أشير إلى التبعات السياسية - العسكرية والاجتماعية التي ستنشأ، فيما لو لم توقع يونيتا، مثلما يمكن أن يتوقعه المرء على التزامات لوساكا، التي جرى التفاوض عليها بجهد جهيد على مدى ما يقرب من تسعة أشهر، بوساطة ممثلكم الخاص، وبمساعدة الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك، وفي الختام، فإن حكومة بلدي تشجعكم، باسم السلم ومصداقية المنظمة التي تديرونها أثناء هذا الشهر المتميز بتحولات عميقة وصعبة على الساحة الدولية، على بذل كل ما في وسعكم، بحثا عن حلول عادلة للمشكلات التي تمس الإنسانية والشعب الأنغولي بصورة خاصة.

(توقيع) فينانسيو دو مورا
وزير العلاقات الخارجية